

## واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر والعوامل المحددة له

### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الأمن الغذائي الذي أصبح من أولويات دول العالم خلال السنوات الأخيرة لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية، ونظرا لارتباطه بتطوير القطاع الزراعي في كافة الدول والأقاليم.

ويحظى قطاع الزراعة في الجزائر بمكانة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تسعى الدولة لتنميته لأجل تحقيق أمنها الغذائي من خلال تشجيع إنتاجها الغذائي المحلي، إلا أنه لم يرتقي إلى المستوى المطلوب بسبب تأثير عدة عوامل أدت إلى ظهور المشكلة الغذائية (عدم كفاية الإنتاج الغذائي) رغم وجود إمكانات وثروات مساعدة على نموه.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن الغذائي، الإنتاج، المشكلة الغذائية، الجزائر.

### Résumé :

Cette recherche vise à apparaitre l'importance de la sécurité alimentaire, qui est devenu une priorité pour les pays du monde ces dernières années, ce qui a une dimension économique et sociale, compte tenu de la liaison avec le développement du secteur agricole dans tous les pays et territoires.

Il bénéficie de l'agriculture en Algérie occupent une place importante dans l'économie nationale et à l'État Pour le développement pour leur sécurité alimentaire grâce à la promotion de la production alimentaire, mais il n'a pas passer au niveau requis en raison de l'influence de plusieurs facteurs ont conduit à l'apparition du problème alimentaire (l'insuffisance de la production alimentaire), malgré le potentiel et la richesse d'aider à sa croissance.

**Les mots clés :** la sécurité alimentaire, la production, problème alimentaire, Algérie.



3435.23	4912.23	5137.2	3727.9	4558.5	5253.1	1702.0	3601.9	4017.7	3287.6	الحبوب
		5	9	7	5	5	1	5	6	
4673.52	4928.03	4219.5	3862.1	3300.3	2636.0	2171.0	1506.8	2180.9	1646.6	البطاطا
			9	1	6	6	6	6	7	
93.70	95.83	84.30	78.82	72.32	64.29	40.16	50.08	44.07	51.18	البقوليات
12297.7	11866.4	10402.	9569.2	8640.4	7291.2	6068.1	5524.2	3995.4	3631.1	الخضر
3	1	3	4	2	9	3	8	1	1	
4205.10	4231.63	3856.7	3708.3	3350.1	3037.0	2653.5	2216.1	2216.1	2365.2	الفواكه
		4	1	3	1	1	2	2	6	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (26-35)، الخرطوم.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لأنه المصدر الأساسي للغذاء وهو يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية،<sup>1</sup> ولعل من أبرزها الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه، كما يوضح الجدول أعلاه فإن الإنتاج النباتي في الجزائر من المجموعات السلعية الغذائية النباتية تشهد على العموم ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2001-2014) وبمعدلات متفاوتة، فبخصوص محاصيل الحبوب والتي تعتبر أهم عوامل الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني لما لها من أهمية غذائية في حياة المواطن الجزائري،<sup>2</sup> فقد عرفت تذبذبا واضحا بين الزيادة والنقصان في حجم إنتاجها ما جعل حجم الإنتاج النباتي غير منتظم خلال هذه الفترة، فمن خلال استقراءنا لأرقام الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن إنتاج الحبوب قدر ب 3.28 مليون طن خلال الفترة (2001-2005) في حين بلغ سنة 2006 حوالي 4.01 مليون طن يعني ارتفاع الإنتاج بنسبة جيدة ولكن نلاحظ أنه انخفض سنتي 2007 و2008 حيث حقق أدنى مستوى له سنة 2008 خلا فترة الدراسة إذ بلغ 1.70 مليون طن وهذا راجع لعدة أسباب تتعلق أساسا بالظروف المناخية انا تظهرلي مناسبة وانت زيد شوفا ذا تحذفها منها عدم انتظام تساقط كمية الأمطار على مدار السنة إضافة إلى عدم الإعداد الجيد للتربة (والاعتماد على الوسائل التقليدية في الري وتجهيز التربة) ليعود إلى الارتفاع سنة 2009 قدر ب 5.2 مليون طن وهذا نتيجة تحسن الظروف المناخية بالأخص هطول الأمطار، لكنه بدأ في التراجع سنتي 2010 و2011 بمقدار 4.5 و3.7 مليون طن على التوالي وبذلك انخفض بنسبة 29% مقارنة بسنة 2009، أما خلال سنة 2012 فقد تحسن الإنتاج وعاد إلى الارتفاع بقيمة 5.1 مليون طن، وما فتأ أن تراجع سنتي 2013 و2014 وكذلك بسبب الظروف المناخية إضافة إلى ظروف أخرى (سوء تنفيذ عملية الحصاد وتوجه الفلاحين نحو زراعة الخضر وتربية المواشي والدواجن دون الحبوب لارتفاع عائدها.

أما بخصوص البقول الجافة فهي عرفت تذبذبا خلال الفترة من 2001 إلى 2008 ليرتفع بشكل متواصل إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ الإنتاج 93.70 ألف طن وهذا راجع إلى زيادة المساحة المزروعة بالأخص زيادة زراعة الحمص والبازلاء وأما مجموعة الخضر ولعل أبرزها البطاطا باعتبار المجتمع الجزائري يستهلكها على نطاق واسع نأخذها كعينة، فقد شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة فانتقل الإنتاج من 1646.67 ألف طن خلال الفترة (2001-2005) إلى 4673.52 ألف طن سنة 2014 فاتخذت اتجاهها تصاعديا ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار ونفس الشيء بالنسبة لباقي الخضر وحتى الفواكه شهدت ارتفاعا في الإنتاج خلال نفس الفترة وترجع الأسباب كذلك إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار وهذا بفعل الدعم الذي استفادت منه في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة.

● **الإنتاج الحيواني والسمكي:** يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي حيث يساهم في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر.

**الجدول (2-2): تطور الإنتاج الحيواني والسمكي في الجزائر للفترة (2001-2014) الوحدة: ألف طن**

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
لحوم حمراء	256.38	209.14	229.57	235.93	271.59	263.26	267.41	240.9	242.20	252.64
لحوم بيضاء	165.17	131.75	142.59	142.08	190.83	296.40	330.33	365.4	418.40	463.18
البن ومنتجاتها	1634.64	1773.54	1851.18	1878.52	2377.64	2854.08	3165.66	3063.8	3400.67	3648.55
بيض	157.53	178.49	195.69	184.39	193.56	224.53	229.10	266.3	299.35	303.03
أسماك	117.48	157.02	148.84	142.04	132.27	130.12	101.76	105.56	101.80	99.17

**المصدر:** من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (35-26)، الخرطوم.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، فبالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء فقد بلغت 256.38 ألف طن في متوسط الفترة (2001-2005) وقد انخفضت القيمة إلى 209.14 ألف طن سنة 2006 التي شهدت أدنى مستوى له وترجع أسباب ذلك إلى تجميد الاستهلاك للحوم الحمراء المستوردة (المجمدة) لأن أسعارها لم تكن في متناول المستهلكين،<sup>3</sup> ليرتفع الإنتاج خلال سنتي

2007 و2008 بنسبة قليلة وقد حقق أكبر إنتاج سنة 2009 بقيمة 271.59 ألف طن بمعدل زيادة قدر ب 29% مقارنة بسنة 2006 ليعرف تراجعاً في السنة الموالية ثم استقر بعد ذلك في حدود 240 ألف طن إلى 252 ألف طن لغاية سنة 2014، وترجع الأسباب في تباين هذا الإنتاج إلى تذبذب عدد رؤوس الأبقار والأغنام أما الماعز والإبل فقد عرفت استقراراً في معدل نموها،<sup>4</sup> أما بخصوص اللحوم البيضاء فقد سجلت ارتفاعاً في الإنتاج خلال فترة الدراسة، ففي الفترة (2001-2005) بلغت 165.17 ألف طن لتصل إلى 463.18 ألف طن سنة 2014 ومرد هذه الزيادة الإيجابية يرجع إلى الدعم الذي قدمته الدولة لصالح المربين للاستثمار في هذا المجال منذ سنة 1995 وكذا حسب الظروف المناخية،<sup>5</sup> في حين سجل إنتاج الألبان هو الآخر ارتفاعاً كبيراً أو طفرة معتبرة بلغت 3648.55 ألف طن سنة 2014 (رغم الانخفاض الطفيف سنة 2012) لكن بقي الإنتاج المحلي غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك راجع إلى ضعف مردود الأبقار، أما من ناحية إنتاج البيض فقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة حيث يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن وتيرة إنتاج البيض أخذت منحنياً تصاعدياً خلال فترة الدراسة وبالمقابل عرف إنتاج الأسماك هو الآخر تبايناً حيث شهد زيادة معتبرة من الفترة 2001 إلى 2007 ليبدأ في الانخفاض بعد ذلك ويستقر على هذا الحال حتى سنة 2014 إذ بلغ 99.17 ألف طن مقارنة بسنة 2006 التي شهدت إنتاجاً قدر ب 157.02 ألف طن وهذا نتيجة الصيد الجائر وطرق الصيد غير المستدامة والظروف المناخية،<sup>6</sup> لذا لا بد على الجزائر العمل على رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع وخصوصاً أن السمك يعتبر غذاءً صحياً جيداً.

• **معدلات الاكتفاء الذاتي:** حسب الإحصائيات تبين أن الجزائر تعتمد كثيراً على واردات الغذاء من الخارج،<sup>7</sup> وللتوضيح سنقوم بتحليل وضعية الاكتفاء الذاتي من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (2): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة**

**(%) (2014-2001)**

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	-2001 2005	المجموعات السلعية
21.65	39.57	34.2	31.96	36.48	39.88	16.02	33.83	35.62	30.46	الحبوب
97.44	98.52	96.4	97.15	96.68	95.48	96.93	88.22	95.94	93.74	البطاطا
32.78	34.02	32.3	27.68	25.99	26.86	17.69	20.79	21.39	23.17	البقوليات
99.80	99.74	99.6	99.73	99.70	99.65	99.72	99.72	99.26	99.60	الخضر
89.97	93.03	91.8	91.47	90.65	89.78	90.70	90.70	92.07	91.34	الفواكه

8.03	14.03	8.0	13.30	6.15	12.12	6.21	6.21	7.07	8.05	الزيوت والشحوم
90.13	93.05	90.6	90.50	89.92	88.13	86.71	86.71	83.15	89.38	اللحوم
71.35	81.67	79.6	77.47	84.51	83.53	90.40	90.40	89.13	88.99	الأسماك
100	99.9	99.8	99.80	99.80	99.74	99.91	99.91	98.98	98.51	البيض
50.48	63.17	51.6	52.90	51.06	46.50	42.64	42.64	40.44	43.87	الألبان ومنتجاتها

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة (35-26)، الخرطوم.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعرف ثلاثة مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية:

1. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة والتي تعرف نسب استيراد عالية وتقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن 50% وتضم كل من الحبوب وجملة الزيوت والشحوم والبقوليات، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموعة الحبوب تعاني من نقص في الاكتفاء الذاتي رغم أنها مادة أساسية للغذاء وذات نمط استهلاكي واسع حيث تشهد تذبذبا طول فترة الدراسة فقد سجلت أكبر نسبة سنتي 2009 و2013 ب 39.88% و 39.57% على التوالي وأدناها في سنة 2008 قدرت ب 16.02% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المنتجة واستمرار ارتفاع قيمة العجز التجاري وأن الجزائر تستورد الحبوب بكميات كبيرة نظرا لقصور الزراعة الجزائرية عن تلبية الطلب المحلي، أما عن البقول الجافة فقد أخذت معدلات الاكتفاء الذاتي بها منحا تصاعديا نسبيا حيث بلغت النسبة 20.79% سنة 2007، لترتفع في السنوات التي تليها حتى بلغت 32.78% سنة 2014 أي بمعدل نمو قدره 57.67% وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة قليلة لم تغنها عن الاستيراد نظرا لفتح المجال للاستيراد أمام الخواص وأيضا للاستهلاك الواسع لها، أما عن مجموعة الزيوت والشحوم فالجزائر تشهد عجزا في هذه المواد وتوضح النسب في الجدول مدى تبعية الجزائر للخارج في هذه المواد.<sup>8</sup>

2. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة وتتراوح بين 50% و 80% وتشمل هذه السلع الحليب ومشتقاته والأسماك، والملاحظ أن مجموعة الألبان ومنتجاتها شهدت تذبذبا طفيفا في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت أدنى نسبة سنة 40.44% سنة 2006 ومن ثم بدأت النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 بنسبة 63.17% نظرا للاهتمام الذي أولته الدولة بفرع الحليب بدعم المزارعين (منح قروض، ودعم وحدات الإنتاج الخاصة..)، إلا أنها لم تتمكن

من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد، وبالنسبة للأسماك فقد سجلت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة خلال الفترة من 2001 إلى 2008 حيث وصل بها المعدل الى 90.40% لتعود بالانخفاض تدريجيا حتى سنة 2014 بنسبة 21.07%.

3. مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وتضم مجموعة سلع الخضار والفواكه وجملة اللحوم والبيض، ويتبين لنا من الجدول أن جملة الخضار سجلت نسب اكتفاء ذاتي ب99% وبقية مستقرة خلال طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج، أما فيما يخص الفواكه فقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي خلال سنوات الدراسة بين 89% و93% أي بنسب مرتفعة نسبيا، ومرد هذا إلى البرنامج الوطني للتشجير المدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي ركز على تشجيع التشجير ما أدى إلى تحسين الإنتاجية،<sup>9</sup> أما عن جملة اللحوم وبالأخص البيضاء وكذلك منتج البيض فيمكن القول أن الجزائر مكتفية ذاتيا وأنها قادرة على رفع الإنتاج واستغلاله في فروع أخرى أو تصديره إن أرادت واتبعت إستراتيجية فعالة لذلك.

### المحور الثاني: العوامل المحددة للإنتاج الغذائي في الجزائر

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من القضايا الرئيسية التي تحتل المرتبة الأولى في البرامج التنموية لدول العالم، لكنه أصبح يواجه في الوقت الحالي أزمة حادة تتعلق بعدم كفاية الإنتاج الغذائي.

#### أولاً: مفهوم المشكلة الغذائية وخصائصها

##### (أ) تعريف المشكلة الغذائية

إن المشكلة الغذائية تدل على توافر عدد كبير من الجوعى اللذين لا تتوافر لديهم التغذية الكاملة والتي تمد الجسم بكل الطاقة التي يحتاجها، وبكل المقادير المتنوعة لحفظ توازنه، بمعنى أنها تتمثل في عدم كفاية الغذاء المتوفر لاحتياجات الأفراد الغذائية أي محدودية الغذاء (كما ونوعاً) مقابل الاحتياجات الغذائية.<sup>10</sup>

كما تعرف المشكلة الغذائية (مشكلة الأمن الغذائي) بعدم قدرة أو كفاية الإنتاج الغذائي المحلي لتلبية الطلب المحلي على الغذاء وبالأخص المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان. كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية أي عدم توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السرعات

الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان وإما بسوء التغذية أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية.<sup>11</sup>

**ب) خصائص المشكلة الغذائية:** تتميز المشكلة الغذائية بجملة من الخصائص نذكر منها:

1. سيطرة الدول الكبرى في الفائض العالمي من الحبوب واللحوم والمعلبات وأهم تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، إضافة إلى دول الاتحاد الأوربي التي تتحكم في فائض الحليب ومشتقاته، بحيث تتبع هذه الدول سياسات من شأنها أن تحرم العالم من الاستفادة من وفرة ثرواتها لتحتكر لنفسها هذه الاستفادة.
2. عدم قدرة المجتمع الدولي من التوصل إلى نظام عالمي للأمن الغذائي ولا يوجد اتفاق حقيقي للتوصل إلى حجم الاحتياطي العالمي الذي توجب المحافظة عليه.
3. تتوقع وتتفق أغلب الدراسات على أن مشكلة الغذاء سوف تعرف تفاقمًا بالنسبة للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب منها تخلف وسائل الإنتاج والتخزين والنمو الديموغرافي واستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، وأثر التحولات الاجتماعية في تغيير نمط الاستهلاك في البلدان النامية.<sup>12</sup>

**ج) المشكلة الغذائية في العالم:**

يمكن إرجاع مشكلة عدم كفاية الإنتاج الغذائي لعدة عوامل تجعل الطلب على الغذاء أكبر من المعروف منه في العالم، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- 1) النمو السكاني: باعتبار السكان هم المستهلكون الأساسيين للغذاء والمزارعون هم الذين يستثمرون الموارد الطبيعية الزراعية في تحقيق الإنتاج الزراعي، ويؤثر العامل الديموغرافي في الغذاء بأنه ينمو بوتيرة متسارعة أكبر من معدل نمو الغذاء وهذا ما يجعل العدد الكبير من البشر لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء،<sup>13</sup> فينجر عن مشكلة العجز الغذائي والنمو الديموغرافي المتواصل للسكان ظاهرة الفقر،<sup>14</sup> فنجد أن الدول النامية تشهد أكثر زيادة سريعة للنمو السكاني إلى الحد الذي أصبحت توصف فيه هذه البلاد بأنها تواجه انفجارا سكانيا وفي نفس الوقت تواجه الدول الصناعية المتقدمة زيادة قليلة في عدد السكان،<sup>15</sup> وقد تولد عن هذا الانفجار الديموغرافي ضغط على النشاط الفلاحي، أصبح بموجبه عرض الإنتاج الغذائي عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد عن المواد الغذائية.

وعموما فان التفاوت بين نسق النمو السنوي للسكان ووتيرة نمو الإنتاج الغذائي الذي تزيد من حدته منافسة مختلف الأنشطة للقطاع الفلاحي في استعمال المياه وكذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة كلها عوامل تسبب لنا المشكلة الغذائية،<sup>16</sup> ووفقا لأرقام منظمة "الفاو" يجب أن يتضاعف الإنتاج العالمي من الغذاء لتوفير الأمن الغذائي لسكان العالم المتوقع أن يصل عددهم 7,8 مليار بحلول سنة 2025.<sup>17</sup>

(2) زيادة المداخيل وارتفاع مستوى المعيشة: تشكل الزيادة في دخل الفرد عاملا آخر هاما يؤثر على الزيادة في الطلب على الغذاء. فهناك زيادة سنوية تحدث في مداخيل الأفراد وتصبح ملموسة في حالة الدول التي تأخذ ببرامج تنموية طموحة،<sup>18</sup> ما ينتج عنه ارتفاع القدرة الشرائية تبين أنها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك كما ونوعا وهذا يعتبر سببا آخر يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء ما ينجر عنها حالة نقص الغذاء.<sup>19</sup>

(3) انخفاض المخزون العالمي من الغذاء: إن وجود مخزون عالمي كبير من الغذاء عامة والحبوب خاصة من شأنه أن يجتنب العالم ارتفاع أسعار هذه المواد في السنوات التي ينخفض فيها الإنتاج بسبب سوء الأحوال الجوية، فنجد أن المخزون العالمي يشهد انخفاضا كبيرا إلى الحد الذي أصبح فيه استهلاك العالم يعتمد أساسا على الإنتاج الغذائي لسنة واحدة.

(4) انخفاض المؤنات الغذائية: إن المؤنات الغذائية التي كانت تقدمها الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشكل نسبة كبيرة من واردات الدول النامية من الغذاء وما ساعد على ذلك توافر مخزون كبير من السلع الغذائية لدى الولايات المتحدة الأمريكية عاملا هاما في منح هذه الإعانات، ولكن بعد تضاؤل المخزون نجد أنه انخفضت معوناتها الغذائية بشكل كبير.<sup>20</sup>

(5) ارتفاع أسعار النفط: يؤثر ارتفاع أسعار النفط على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما يتمثل في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية فقد أصبحت تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء واستهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع، أما الثانية فالتوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي.<sup>21</sup>

(6) العوامل الطبيعية: وهي من بين العوامل المسببة في تفاقم المشكلة الغذائية، وتتمثل في:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية.
- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى.

- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المرورية.

- التصحر والتعرية ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات للطبيعة وتدمير البيئة.<sup>22</sup>

### ثانيا: العوامل المحددة للإنتاج الغذائي في الجزائر

أما عن العوامل المؤثرة والمحددة للإنتاج الغذائي في الجزائر فتعود أساسا إلى الإنتاج الزراعي المحلي، إضافة إلى عدة عوامل أخرى:

أ) العوامل الديموغرافية: يعتبر ارتفاع عدد السكان ومعدل النمو السكاني وتحسن مستوى الدخل ونمط الحياة من العوامل الأساسية في ارتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية كما سبق وأن ذكرنا، والجزائر على غرار بلدان العالم النامية تعاني من هذه العوامل أو الأسباب، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وهيكله وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان،<sup>23</sup> وتجدر الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر 40836000 نسمة سنة 2016 بنسبة نمو ديموغرافي قدر ب 2,17%،<sup>24</sup> وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي أكثر من 44 مليون نسمة سنة 2030 والى أكثر من 52 مليون نسمة في آفاق سنة 2050، وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في انكماش مستمر منذ الاستقلال نظرا لكثافة العمران الذي أتى على الأراضي الزراعية الخصبة،<sup>25</sup> إضافة إلى ارتفاع نسبة الحضر عن الريف مما أدى إلى تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط الحياة في المدن مقارنة بالريف والى ضعف وانخفاض الإنتاج الزراعي لقلة اليد العاملة وخاصة المؤهلة والشابة منها بسبب هذه الهجرة.<sup>26</sup>

ب) العوامل الاجتماعية: لقد تميزت الفترة من 1987 إلى 1990 بسياسة دعم الأسعار منها الماء والطاقة والخدمات عموما ودعم أسعار المواد الغذائية خصوصا (الدقيق، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت...) مما سمح للمستهلك الجزائري بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية خلال هذه الفترة، أما في فترة ما بعد التسعينات وجد أن سياسة الدعم مكنت السكان من الحصول على وجبات غذائية مقبولة ولكن بالمقابل مكنت الأسر ذات المداخل المرتفعة من استهلاك السلع المدعمة بقدر أعلى وحملت ميزانية الدولة مبالغ معتبرة، ومع اتساع المجال الذي تغطيه الخدمات العمومية وتعرض الدولة

لأزمة مالية بفعل انخفاض عائدات الصادرات في أوائل التسعينات وتراكم المديونية الخارجية دفع الدولة إلى تطبيق برنامجي التكيف والتعديل الهيكلي فقامت بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم المالي لمعظم السلع والخدمات، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن وانتشار الفقر والبطالة .

ج) العوامل التنظيمية: لطالما سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة وذلك بالعمل على تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد ورفع مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك اعتمدت أو ركزت اهتمامها على الصناعات المنتجة بالدرجة الأولى على اعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الفلاحي وإحداث تطور اجتماعي وثقافي غير أنها لم توفق في تطوير القطاع الزراعي نظرا لانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وازدياد التبعية اتجاه الخارج وخاصة في المواد الغذائية الأساسية، وتمس الجوانب التنظيمية في ضعف الإنتاج الزراعي أساسا في بنية الملكية الزراعية وأساليب إدارة الاستغلاليات الزراعية.

د) العوامل الطبيعية: وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد السكان في الجزائر،<sup>27</sup> إذ بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 414316,4 (كلم مربع) أي بنسبة 17,39% من المساحة الكلية ونسبة 2,62% من الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية سنة 2013،<sup>28</sup> أما عن الظروف المناخية فينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاثة فئات:

الفئة الأولى: المنتوجات التي هي تقريبا في مأمن عن التقلبات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة سنويا وتشمل الفواكه والخضر (خاصة المسقية) واللحوم البيضاء والبيض.

الفئة الثانية: المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا وبشكل متأخر في حالة استمرار الجفاف تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية.

الفئة الثالثة: المنتوجات التي تتأثر كثيرا بالظروف المناخية وتشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف.

وبصفة عامة يعتبر سقوط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددًا للإنتاج الزراعي الغذائي، وهي تتحكم في إنتاج المواد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوط

الأمطار بالكمية الكافية ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذا لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي.

ه) العوامل البشرية: عانى وليزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في الإطارات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية وقلة أو عدم توفير الظروف الاجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لاستقرارهم حيث بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة 10,8% من إجمالي المشتغلين في الجزائر سنة 2013 حسب إحصائيات البنك العالمي ويرجع هذا النقص إلى توجه اليد العاملة نحو باقي القطاعات (الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات..) لما تقدمه من مداخل جيدة وامتيازات اجتماعية وصحية كالمناح العائلية والضمان الاجتماعي والتقاعد إضافة إلى الهجرة الداخلية.

و) العوامل التكنولوجية: تتمثل في قصور الإنتاج الزراعي ونقص استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي وتخلف أساليب العمليات الزراعية وضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي.<sup>29</sup>

يمكن القول أن حقيقة انخفاض أو قلة الإنتاج الغذائي التي تعاني منها الجزائر لا ترجع فقط إلى الفشل في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا امثلا وعقلانيا بل حتى سوء الإدارة والتسيير والتوزيع، إضافة إلى النمط الاستهلاكي الذي يتصف بالتبذير أحيانا.<sup>30</sup>

## الخاتمة:

يعد الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم خاصة منها النامية، والجزائر كبقية الدول النامية تبذل مجهودات في سبيل رفع مستوى أمنها الغذائي ولكن رغم ذلك بقيت مهددة فيه نظرا لضعف إنتاجها الغذائي وعدم وصوله للاستجابة للطلب المحلي المتزايد ما أثر في حجم وارداتها الغذائية.

تتركز مشكلة عدم كفاية الإنتاج الغذائي في الجزائر أساسا في أن معظم السلع الغذائية الرئيسية والإستراتيجية تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي بسبب عدم قدرة الإنتاج الزراعي الغذائي على تلبية احتياجات السكان، رغم أن الجزائر تتوافر على مقومات زراعية معتبرة من حيث الأراضي خاصة، إلا أن غياب السياسات الناجعة والفعالة جعلتها تعتمد بكثرة على الواردات في غذاءها.

## المراجع:

1. فاتح حركاتي، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لنديا الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2015، ص 81.
2. بلاسم جميل خلف، **أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، سنة 2014، ص 15.
3. Ministère de l'agriculture et du développement rural, rapport sur la situation du secteur agricole, année 2005, p 29
4. مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي**، "حالة دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2014-2015، ص 365.
5. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 180.
6. مراد جبارة، مرجع سابق، ص 366.
7. كمال رواينية، **تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، ماي 2007، ص 231.
8. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 233.
9. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 191.
10. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مرجع وموضوع سابقان، ص 177.
11. فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 40.
12. بن ناصر عيسى، **مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005، ص 12.
13. هاجر بوزيان الرحماني، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2013-2014، ص 62.
14. هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014، ص 100.
15. سالم توفيق النجفي وأمنه عبد الإله الحسون، **أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية "دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل"**، مجلة تنمية الراقدين 88، العدد 29، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جانفي 2007، ص 03.
16. محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1983، ص 233.
17. عبد القادر الطرابلسي، **أضواء على مشكلة الغذاء "بالمنطقة العربية الإسلامية"**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، قطر، سنة 1999، ص 85.

18. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع وموضوع سابقان، ص 100.

19. محمد عبد العزيز عجمية، مرجع نفسه.

20. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سابق، ص 101.

21. محمد عبد العزيز عجمية، مرجع نفسه.

22. فاتح حركاتي، مرجع سابق، ص 51.

23. أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "الواقع والمأمول"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يوما 23-24 نوفمبر 2014، ص 06.

24. بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 199.

25. [www.ons.dz](http://www.ons.dz) le 25/10/2017

26. طروبيه نذير، تعثر برامج التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وسبل تفعيلها "الجزائر نموذجاً"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 11.

27. بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر "دراسة تحليلية وسياسات علاجها"، مرجع سابق، ص 199.

28. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org) le 25/10/2017

29. بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 241.

30. بوخالفة علي، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 183.